JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (76)
2024-10-28
https://jaspss.com

بحث بعنوان

تحديات فرض ضريبة الأبنية على المسقفات في المناطق الريفية دراسة تحليلية

إعداد

نزميه علي سلمان النوايشه

رئيس قسم ضريبة الأبنية والمسقفات

بلدية الأغوار الجنوبية

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (76)
2024-10-28
https://jaspss.com

المُلخَّص

يواجه فرض ضريبة الأبنية على المسقفات في المناطق الريفية عدة تحديات تتعلق بطبيعة هذه المناطق وطبيعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فيها، حيث تتسم المناطق الريفية بتباعد المسافات وانخفاض الكثافة السكانية وصعوبة الوصول، مما يؤدي إلى تعقيد عملية التقييم والتحصيل. كما أن الأنشطة الاقتصادية في هذه المناطق غالباً ما تكون زراعية أو ذات طابع غير رسمي، مما يحد من القدرة على تحديد قيمة العقارات والمباني بشكل دقيق وتقدير الضريبة المناسبة. إضافةً إلى ذلك، هناك تحديات تتعلق بضعف الوعي الضريبي لدى السكان وعدم فهمهم لفوائد الضريبة، مما يجعل الامتثال الطوعي منخفضاً ويعزز الحاجة إلى وسائل قانونية أكثر صرامة لجمع الضريبة، إلى جانب تأثيرات هذه الضريبة على القدرة الاقتصادية للمواطنين الريفيين وقدرتهم على تحمل الأعباء المالية الإضافية.

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (76)
2024-10-28
https://jaspss.com

Abstract

The imposition of a building tax on roofs in rural areas faces several challenges related to the nature of these areas and the nature of economic and social activities in them, as rural areas are characterized by long distances, low population density, and difficulty in access, which complicates the assessment and collection process. In addition, economic activities in these areas are often agricultural or informal, which limits the ability to accurately determine the value of real estate and buildings and estimate the appropriate tax. In addition, there are challenges related to the population's weak tax awareness and lack of understanding of the benefits of the tax, which makes voluntary compliance low and increases the need for stricter legal means to collect the tax, in addition to the effects of this tax on the economic capacity of rural citizens and their ability to bear additional financial burdens.

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (76)
2024-10-28
https://jaspss.com

المُقدِّمة

تعد ضريبة الأبنية على المسقفات إحدى الوسائل التي تعتمدها الحكومات لزيادة إيراداتها المحلية، وتوفير التمويل اللازم لتطوير الخدمات والبنية التحتية. ورغم أن فرض هذه الضريبة يعتبر شائعًا في المناطق الحضرية، إلا أن تطبيقها في المناطق الريفية يواجه العديد من التحديات التي تعوق فعالية جمعها. حيث تتسم المناطق الريفية بتباعد المسافات بين القرى وتنوع أنماط البناء واختلاف مستويات المعيشة، مما ينعكس على صعوبة تقدير قيمة العقارات والأبنية بدقة وموضوعية. كما أن معظم الأنشطة الاقتصادية في الريف غالبًا ما تكون زراعية أو ذات طابع غير رسمي، ما يؤدي إلى تفاوت واضح في القدرة على الالتزام بسداد الضريبة.

يبرز ضعف الوعي الضريبي لدى سكان المناطق الريفية كأحد العوائق الرئيسة أمام نجاح فرض ضريبة الأبنية، إذ يعاني كثير من السكان من نقص في المعرفة حول فوائد الضرائب وكيفية استخدامها لدعم التنمية المحلية. يترافق ذلك مع ضعف الثقة لدى المواطنين في الجهات الحكومية، مما ينعكس سلبًا على مدى قبولهم لفكرة فرض الضريبة. ويضاف إلى ذلك أن الضغوط الاقتصادية على الريف غالباً ما تكون أكبر، حيث يعتمد كثير من السكان على زراعة الكفاف أو الأعمال الموسمية التي توفر دخلاً محدوداً، ما يجعل التزامات الضريبة تحديًا إضافيًا يثقل كاهلهم.

من ناحية أخرى، تواجه الجهات المعنية بتطبيق الضريبة تحديات تقنية وإدارية في المناطق الريفية، حيث تتطلب عمليات التقييم والمتابعة موارد كبيرة وجهودًا مضاعفة لضمان تحصيل الضريبة بشكل عادل ومنظم. فتباعد المناطق الريفية ونقص الموظفين المدربين على عمليات التقييم والمراقبة يؤثر سلبًا على دقة تحصيل

الضرائب وشفافيتها. إضافة إلى ذلك، فإن عدم توفر قاعدة بيانات شاملة عن العقارات في هذه المناطق يشكل عائقًا كبيرًا أمام التخطيط الفعال لجمع الضرائب، مما يزيد من صعوبة تطبيق الضريبة بشكل يتناسب مع قيمة كل عقار أو بناء.

تتطلب معالجة هذه التحديات وضع سياسات ضريبية ملائمة تراعي خصوصية المناطق الريفية وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على تعزيز الشفافية والثقة بين المواطنين والجهات المعنية. ينبغي أيضًا تكثيف حملات التوعية لرفع مستوى الوعي الضريبي وتعريف سكان الريف بالفوائد العامة للضريبة، وكيفية استثمار العائدات في تطوير الخدمات الأساسية كالطرق والمدارس والمرافق الصحية. ويعد تحفيز الامتثال الطوعي من خلال تقديم حوافز ضريبية للسكان أحد السبل الممكنة لتخفيف الأعباء وتشجيع المشاركة الإيجابية في تطبيق الضريبة.

ختامًا، يعتبر موضوع فرض ضريبة الأبنية على المسقفات في المناطق الريفية دراسة ذات أهمية عالية، حيث يتطلب تطبيق هذا النظام تحليلاً دقيقاً وفهماً عميقاً للتحديات التي تواجهه. ومن شأن دراسة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية المحيطة بهذا الموضوع أن تساعد في وضع إطار متكامل للتطبيق الفعال للضريبة، بما يسهم في تعزيز العدالة الضريبية وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية، مع ضمان تخفيف العبء المالي على سكانها.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن فرض ضريبة الأبنية على المسقفات في المناطق الريفية يواجه تحديات متشعبة تتعلق بطبيعة هذه المناطق وظروف سكانها الاقتصادية والاجتماعية. فبينما تهدف الضريبة إلى زيادة

إيرادات الدولة والمساهمة في تمويل مشروعات التنمية المحلية، إلا أن تطبيقها في الأرياف يواجه عقبات تجعل من الصعب تحقيق هذه الأهداف بشكل فعّال. تشمل هذه العقبات عدم التجانس في نمط البناء والمستوى المعيشي بين القرى، مما يؤدي إلى تفاوت القدرة على تحمل الأعباء الضريبية، ويؤثر على امتثال السكان لهذه الالتزامات.

ويُضاف إلى ذلك أن معظم سكان المناطق الريفية يعتمدون في معيشتهم على الزراعة أو الأعمال غير الرسمية، ما يعني أن دخلهم غالباً ما يكون متذبذباً وغير ثابت، مما يجعل التزامهم المالي تجاه الضريبة تحديًا مستمرًا. كما ينعكس ضعف الاستقرار الاقتصادي في الريف على استجابة السكان للضريبة، ويؤدي إلى حالة من عدم الثقة في عدالة النظام الضريبي، إذ يرون أن عائدات الضريبة قد لا تعود عليهم بالنفع المباشر، بل قد تزيد من الضغوط المالية عليهم دون تحقيق تحسينات ملموسة في الخدمات والبنية التحتية.

علاوة على ذلك، تواجه الجهات الحكومية تحديات لوجستية وإدارية تتعلق بعمليات تقييم العقارات في المناطق الريفية، حيث يتطلب الأمر عمليات مسح وتقييم دقيقة للعقارات، إلا أن نقص الموارد والكوادر المتخصصة يؤدي إلى تعقيد هذه المهام ويؤثر على دقة التقييم. كما أن بعد المسافات وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق الريفية يشكلان عائقين أمام جمع البيانات بشكل مستمر ومنظم، مما قد يؤدي إلى فرض ضرائب غير دقيقة أو غير عادلة على بعض العقارات، ويزيد من رفض السكان لهذه الضريبة.

كما يواجه تطبيق ضريبة الأبنية على المسقفات تحديات مرتبطة بضعف الوعي الضريبي بين سكان الريف، حيث يُلاحظ أن الكثير منهم لا يدركون أهمية الضرائب وفوائدها المحتملة في تحسين مستوى الخدمات المحلية. هذا الافتقار إلى الوعي، إلى جانب قلة الثقة في الحكومة، يؤدي إلى عدم التزام الكثير من السكان

بسداد الضريبة، الأمر الذي يضعف من قدرة الدولة على تحصيلها بشكل كامل ويؤدي إلى عجز في الإيرادات المتوقعة من هذا النوع من الضرائب. وبالتالي، فإن مشكلة البحث تتجلى في الحاجة إلى فهم وتحليل التحديات التي تواجه فرض ضريبة الأبنية على المسقفات في المناطق الريفية، بهدف تطوير سياسات وإجراءات ملائمة تراعي ظروف هذه المناطق وتحقق توازنًا بين تعزيز الإيرادات الضريبية وتخفيف الأعباء عن سكان الريف.

أهداف البحث

1. تحليل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه فرض ضريبة الأبنية على المسقفات في المناطق الريفية وتحديد مدى تأثيرها على التزام السكان بدفع الضريبة.

2. تقييم الصعوبات الإدارية واللوجستية التي تواجه الجهات الحكومية في تطبيق ضريبة الأبنية على المسقفات في المناطق الريفية، واقتراح حلول لتجاوز هذه العقبات.

3. دراسة تأثير ضعف الوعي الضريبي بين سكان المناطق الريفية على فعالية تطبيق الضريبة، واقتراح آليات لزيادة الوعي وتحفيز الامتثال الضريبي.

4. فهم العوامل التي تؤدي إلى ضعف الثقة بين سكان الريف والحكومة فيما يتعلق باستخدام إيرادات الضرائب في تحسين الخدمات العامة والبنية التحتية.

5. تقديم توصيات عملية لتطوير سياسات ضريبية عادلة وفعالة تراعي خصوصية المناطق الريفية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة مع مراعاة التحديات الخاصة بهذه المناطق.

أهمية البحث

1. يساهم البحث في تسليط الضوء على التحديات الفريدة التي تواجه فرض ضريبة الأبنية في المناطق الريفية، مما يساعد في تطوير سياسات ضريبية تراعي خصوصية هذه المناطق وظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

2. يساعد في فهم تأثير فرض ضريبة الأبنية على المسقفات على سكان الريف، مما يعزز قدرة صناع القرار على اتخاذ إجراءات تدعم التنمية الريفية وتحمي الفئات الاقتصادية الضعيفة.

3. يبرز البحث دور الوعي الضريبي والثقة بالحكومة في تحسين الامتثال الطوعي، مما يساهم في توجيه الجهود نحو تحسين العلاقة بين المواطنين والمؤسسات الضريبية.

4. يسهم البحث في تقديم حلول واقتراحات عملية لتجاوز العقبات اللوجستية والإدارية التي تواجه عملية التحصيل الضريبي في المناطق الريفية، مما يعزز كفاءة جمع الإيرادات ويضمن عدالة التوزيع الضريبي.

5. يوفر البحث قاعدة معرفية يمكن الاستفادة منها في إعداد سياسات ضريبية أكثر فعالية وعدالة تدعم التنمية المستدامة في المناطق الريفية، وتحقق التوازن بين تحسين الإيرادات وحماية سكان الريف من الأعباء المالية المفرطة.

أسئلة البحث

1. ما هي التحديات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تواجه فرض ضريبة الأبنية على المسقفات في المناطق الريفية؟

2. كيف تؤثر الصعوبات الإدارية واللوجستية في تطبيق ضريبة الأبنية على فعالية جمع الإيرادات في المناطق الريفية؟

3. إلى أي مدى يؤثر ضعف الوعي الضريبي بين سكان الريف على التزامهم بسداد ضريبة الأبنية على المسقفات؟

4. ما هو دور الثقة بين سكان المناطق الريفية والحكومة في تقبل الضريبة واستمرار الامتثال لها؟

5. ما السياسات والإجراءات التي يمكن اقتراحها للتغلب على التحديات وتحسين فعالية تطبيق ضريبة الأبنية على المسقفات في المناطق الريفية؟

الإطار النظري

يشمل الإطار النظري لهذا البحث مفهوم ضريبة الأبنية على المسقفات، حيث تُعرف هذه الضريبة بأنها إحدى الوسائل المستخدمة من قبل الحكومات لزيادة الإيرادات المحلية ودعم ميزانيات التنمية. تهدف هذه الضريبة إلى فرض رسوم سنوية على العقارات المبنية وفقًا لتقييمات محددة، مما يساهم في تمويل مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة. في المناطق الريفية، يظهر تطبيق هذه الضريبة كجزء من جهود الحكومات لدمج الأرياف ضمن خطط التنمية، إلا أن الظروف المختلفة للريف تجعل من هذا التطبيق تحديًا يستدعي دراسة معمقة.

تُعَدُّ الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية من العوامل المؤثرة في تطبيق ضريبة الأبنية على المسقفات، حيث تتسم الأرياف بتباعد المساكن وتنوع أنماط البناء وعدم انتظام دخل السكان. يعتمد معظم

سكان الريف على الزراعة والأعمال غير الرسمية، ما يؤدي إلى تفاوت كبير في القدرة على سداد الضرائب. كما أن انخفاض الكثافة السكانية وتباعد القرى يضيفان مزيدًا من التعقيد على عملية تحصيل الضرائب، مما يتطلب من الحكومة إيجاد حلول ملائمة لهذه الخصائص لضمان الالتزام الضريبي دون إثقال كاهل المواطنين.

من التحديات البارزة الأخرى التي تواجه الجهات الحكومية في تطبيق ضريبة الأبنية على المسقفات، التحديات الإدارية واللوجستية المتعلقة بتقييم وجمع الضريبة في المناطق الريفية. فالبنية التحتية الإدارية في الأرياف غالباً ما تكون ضعيفة وغير قادرة على تغطية جميع المناطق بكفاءة. كما أن بعد المسافات وصعوبة الوصول إلى بعض القرى يعوق عمليات المسح العقاري وتقييم العقارات بشكل منتظم، مما قد يؤدي إلى فرض ضرائب غير دقيقة أو غير عادلة. هذه التحديات تجعل من الضروري تعزيز القدرات الإدارية وتطوير وسائل مبتكرة لجمع المعلومات الضريبية بدقة وشفافية.

يلعب الوعي الضريبي دورًا كبيرًا في مدى قبول السكان للضريبة وامتثالهم لدفعها، حيث يظهر في المناطق الريفية ضعف واضح في هذا الوعي. كثير من سكان الأرياف لا يدركون كيفية استخدام الضريبة وأثرها في تحسين الخدمات المحلية والبنية التحتية، مما يجعلهم أقل استعدادًا للامتثال للضريبة. بالتالي، من المهم أن تبادر الجهات المعنية بتنظيم حملات توعية تستهدف سكان الريف، لزيادة معرفتهم بالضرائب وأهميتها، وبناء ثقافة ضريبية تدعم الالتزام الطوعي وتحفّز المواطنين على تحمل مسؤولياتهم المالية.

تُعد الثقة بين السكان الريفيين والحكومة عاملاً مؤثراً في نجاح تطبيق ضريبة الأبنية، إذ أن ضعف الثقة يعزز من المقاومة للالتزام الضريبي ويزيد من احتمالات التهرب الضريبي. ينظر الكثير من سكان الريف

إلى الضريبة كعبء مالي دون عائد ملموس يعود عليهم، مما يستدعي من الحكومة تحسين شفافيتها وضمان استخدام العائدات الضريبية في مشاريع ملموسة تخدم المجتمع الريفي. تقديم خدمات ذات جودة وتحسين البنية التحتية قد يساعد في تعزيز الثقة بين الطرفين، ويجعل سكان الريف أكثر استعدادًا للمساهمة في تحمل الأعباء الضريبية كجزء من مسؤوليتهم تجاه التنمية.

1. مفهوم ضريبة الأبنية على المسقفات: يتناول هذا الجزء تعريف ضريبة الأبنية على المسقفات وأهميتها كوسيلة لزيادة الإيرادات الحكومية ودورها في تمويل المشروعات التنموية المحلية، مع توضيح كيفية تطبيقها وأسس تقييمها. وتعد ضريبة الأبنية على المسقفات واحدة من أنواع الضرائب العقارية التي تفرضها الحكومات على الأبنية والمنشآت العقارية سواء كانت هذه الأبنية سكنية أو تجارية أو صناعية أو حتى عقارات غير مستخدمة والهدف من هذه الضريبة هو زيادة إيرادات الحكومة وتنظيم استغلال العقارات ومنع تركها دون استخدام أو استثمار في الكثير من البلدان تعتمد قيمة الضريبة على المساحة التي يشغلها العقار إضافة إلى موقعه الجغرافي وقيمته السوقية.

في العادة يتم تقييم ضريبة الأبنية على المسقفات على أساس سنوي حيث يتم تقدير القيمة السوقية للعقار من قبل السلطات المختصة ويعتمد التقدير على عدة عوامل منها حالة البناء ومستوى صيانته والبنية التحتية التي توفرها المنطقة التي يقع فيها العقار وكلما كان العقار في منطقة متطورة ومجهزة بخدمات أفضل زادت قيمة الضريبة المفروضة عليه ومن الأسباب التي تدفع الحكومات لفرض هذه الضريبة هو تشجيع أصحاب العقارات على استغلال المساحات المتاحة بدلاً من تركها دون استخدام حيث تعمل هذه الضريبة كحافز

للاستثمار أو البيع أو التأجير من جهة أخرى فإن هذه الضريبة تسهم في تحسين المناطق السكنية والتجارية لأن الأموال المحصلة منها تساهم في توفير خدمات بنية تحتية أفضل للمجتمع المحلي

كما أن هذه الضريبة تُعتبر أحد أدوات الحد من المضاربات العقارية حيث يعمل ارتفاع قيمة الضريبة على العقارات الفارغة أو غير المستخدمة على تقليل عمليات المضاربة ورفع قيمة السوق العقاري للأبنية المستخدمة والمنتجة مما يساهم في توازن السوق العقاري وتقليل تفاوت الأسعار بين العقارات. أخيرًا يلتزم أصحاب العقارات بتسديد ضريبة الأبنية على المسقفات ضمن فترات زمنية محددة من قبل الحكومة حيث يتم فرض غرامات مالية أو إجراءات قانونية في حال التخلف عن السداد وتتيح بعض الحكومات نظام تقسيط لهذه الضريبة للتخفيف على المكلّفين.

2. الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية: يستعرض هذا القسم سمات المناطق الريفية، مثل انخفاض الكثافة السكانية، وتباعد القرى، وانتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وتأثير هذه الخصائص على قدرة السكان على الالتزام بسداد الضريبة. وتتميز المناطق الريفية بخصائص اجتماعية واقتصادية فريدة تميزها عن المناطق الحضرية وتعد من المجتمعات ذات الروابط القوية حيث يسود التعاون بين الأفراد ويتصف سكان الريف بالترابط الأسري والتواصل الاجتماعي المباشر إذ يجتمعون في المناسبات ويتشاركون في الأعمال الزراعية والحرف التقليدية مما يخلق بيئة مترابطة تسودها روح التعاون والمساعدة.

من الناحية الاقتصادية يعتمد الاقتصاد الريفي بشكل رئيسي على الزراعة وتربية المواشي حيث تعد هذه الأنشطة مصدر دخل أساسي للكثير من الأسر الريفية وتختلف نوعية المحاصيل والمواشي حسب الطبيعة الجغرافية والمناخية للمنطقة كما تشكل الزراعة النشاط الاقتصادي الأساسي في العديد من المناطق الريفية

مما يؤدي إلى ارتباط الاقتصاد المحلي بالمواسم الزراعية والتغيرات المناخية. كما أن المناطق الريفية تتميز بتوافر الموارد الطبيعية مثل الأراضي الزراعية والمياه مما يسهم في توفير فرص عمل للسكان المحليين في مجال الزراعة والموارد الطبيعية إلا أن هذه المناطق قد تعاني من نقص الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية حيث يسعى العديد من سكان الريف إلى الهجرة للمدن بحثًا عن فرص تعليمية ووظيفية أفضل.

فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي تتسم المجتمعات الريفية بتقاليد وعادات متوارثة حيث تلعب القيم والعادات دورًا هامًا في توجيه السلوكيات وتعزيز الترابط الأسري والاجتماعي وغالبًا ما تكون العادات الريفية محافظة ومبنية على الاحترام والتقدير بين أفراد المجتمع مما يسهم في استقرار الحياة الاجتماعية في هذه المناطق على الرغم من كل التحديات التي تواجهها المناطق الريفية فإنها تظل محط اهتمام الحكومات التي تسعى لتطويرها وتحسين جودة الحياة فيها وذلك من خلال مشاريع التنمية الريفية وتوفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصحة والتعليم وتعمل هذه الجهود على تقليل الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية.

3. التحديات الإدارية واللوجستية في تطبيق الضريبة: يركز هذا الجزء على الصعوبات التي تواجه الجهات الحكومية في إدارة عمليات التقييم والتحصيل الضريبي في المناطق الريفية، مثل نقص الموارد والكوادر وصعوبة الوصول إلى العقارات المتفرقة. تواجه الحكومات تحديات كبيرة في تطبيق أنظمة الضرائب بفعالية وعدالة ومن أبرز هذه التحديات هو نقص الكوادر الإدارية المتخصصة في إدارة وتحصيل الضرائب حيث يتطلب تطبيق الضريبة على نطاق واسع وجود جهاز إداري مدرب وفعال يستطيع التعامل مع أعداد كبيرة من

الملفات الضريبية وتقييمها بدقة وهذا التحدي قد يتفاقم في المناطق النائية أو ذات الكثافة السكانية العالية حيث يكون من الصعب الوصول إلى جميع المكلفين.

من التحديات الأخرى التي تواجهها الحكومات في هذا المجال هو ضعف البنية التحتية اللوجستية إذ تعتمد عملية تحصيل الضرائب على أنظمة رقمية متطورة تسهل جمع البيانات وتحليلها بدقة إلا أن بعض الدول قد تفتقر إلى هذه الأنظمة مما يجعل عملية التحصيل تتم بشكل يدوي أو غير دقيق ويؤدي إلى تأخير في تحصيل الأموال المستحقة كما أن ضعف البنية التحتية قد يؤدي إلى فقدان أو سرقة البيانات الحساسة مما يعرض المكلفين للخطر ويهدد ثقة المجتمع بالنظام الضريبي. وكذلك يمثل تحدي الامتثال الضريبي أحد أبرز العقبات حيث يتهرب بعض المكلفين من دفع الضرائب أو يقدمون بيانات غير دقيقة بهدف تقليل المبالغ المستحقة عليهم وهذا يتطلب وجود أنظمة رقابية فعالة وقوانين صارمة تضمن التزام الجميع بأداء التزاماتهم الضريبية مما يزيد من العدالة في توزيع العبء الضريبي ويحد من الفساد المالي الناتج عن تهرب المكلفين.

إضافة إلى ذلك تواجه السلطات تحديًا في تحديد القيمة الدقيقة للممتلكات أو الدخل الخاضع للضريبة حيث تتطلب هذه العملية تقارير دقيقة وتقييمات مهنية لضمان عدم التلاعب أو التقديرات الخاطئة التي قد تؤدي إلى فرض ضريبة غير عادلة على المكلفين ويتطلب ذلك وجود خبراء ومختصين يستطيعون تقديم تقييمات دقيقة مما قد يزيد من التكاليف الإدارية واللوجستية لتطبيق النظام الضريبي بشكل صحيح. وأخيرًا تواجه الحكومات تحديات في توعية الجمهور بأهمية دفع الضرائب ودورها في تطوير البنية التحتية وتحسين

الخدمات العامة حيث يتطلب هذا التحدي تقديم حملات توعوية وتثقيفية تحث المواطنين على الامتثال وتشرح لهم كيفية الاستفادة من الأموال التي يتم تحصيلها لصالح المجتمع

4. الوعي الضريبي وعلاقته بالامتثال الضريبي: يتناول هذا الجانب تأثير ضعف الوعي الضريبي بين سكان الريف على التزامهم بدفع الضرائب، وسبل تعزيز فهمهم لأهمية الضريبة وفوائدها للمجتمع المحلي. حيث يعتبر الوعي الضريبي من أهم العوامل التي تؤثر في الامتثال الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات حيث يؤدي هذا الوعي إلى فهم أهمية الضرائب ودورها في تحقيق التنمية وتحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية وعندما يدرك المواطنون والمكلفون دورهم في دعم الدولة من خلال سداد الضريبة يصبح لديهم دافع أكبر للامتثال للأنظمة الضريبية وتجنب التهرب الضريبي.

من الناحية العملية يسهم الوعي الضريبي في تسهيل عملية تحصيل الضرائب وتقليل التكاليف المرتبطة بملاحقة المخالفين وتطبيق العقوبات حيث يظهر الأفراد الذين يتمتعون بوعي ضريبي مرتفع استعدادًا أكبر لتقديم البيانات الضريبية بصدق وشفافية ويقلل هذا من الحاجة إلى الفحص والمراجعة المتكررة ويعزز الثقة بين المكلفين والسلطات الضريبية. يسهم الوعي الضريبي في تعزيز العدالة الاجتماعية حيث يحرص الأفراد على الامتثال وتجنب الممارسات التي قد تؤدي إلى تهرب بعض الأفراد أو الشركات من الضرائب المفروضة عليهم مما يضمن توزيع العبء الضريبي بعدالة على جميع المكلفين ويحد من التفاوتات بين الطبقات الاجتماعية ويساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويأتي دور المؤسسات التعليمية والإعلامية في نشر الوعي الضريبي حيث يمكن أن تسهم المناهج الدراسية وبرامج التوعية الإعلامية في تقديم شرح مبسط وشامل حول أهمية الضرائب وكيفية الامتثال لها وتساعد هذه

الجهود في تثقيف الأجيال القادمة وإعدادهم ليكونوا مواطنين ملتزمين ومسؤولين تجاه مجتمعهم. وأخيرًا يرتبط الوعي الضريبي بسياسات الحكومة في توجيه الأموال المحصلة نحو المشاريع التنموية والخدمات العامة إذ كلما شعر المواطنون بأن الضرائب تعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع زاد التزامهم بالامتثال وأصبحوا أكثر استعدادًا لتحمل الأعباء الضريبية مما يعزز الثقة بين المواطن والحكومة.

5. الثقة بين المواطن والحكومة: يسلط هذا القسم الضوء على أهمية بناء الثقة بين السكان الريفيين والحكومة، وتأثير هذه الثقة على قبول الضريبة واستعداد السكان للامتثال لها، ودور الحكومة في ضمان استخدام الإيرادات الضريبية بشكل يخدم التنمية المحلية. تعد الثقة بين المواطن والحكومة حجر الأساس لاستقرار المجتمعات وتقدمها حيث تؤثر هذه الثقة في استجابة المواطنين لسياسات الحكومة وقراراتها فحين يشعر المواطنون بأن الحكومة تعمل بشفافية وتضع مصلحتهم في مقدمة أولوياتها يتعزز لديهم الشعور بالانتماء والمسؤولية مما ينعكس إيجابًا على الامتثال للقوانين والتعاون في المبادرات الوطنية.

من العوامل المهمة التي تسهم في بناء هذه الثقة هو مستوى الشفافية الذي تتبعه الحكومة في أعمالها وسياساتها فعندما تتاح المعلومات العامة للمواطنين ويصبحون على دراية بآليات اتخاذ القرارات يتعزز لديهم الشعور بالعدالة والمساواة ويقل مستوى الشك والتوجس تجاه السلطة وهذا يسهم في تقليل الفساد الإداري والمالي ويزيد من فعالية الحكومة في تقديم الخدمات العامة. وكذلك تلعب العدالة في توزيع الخدمات والمشاريع دورًا محوريًا في بناء الثقة حيث يشعر المواطنون بالرضا عندما يرون أن المشاريع التنموية والمرافق العامة تُوزع بشكل عادل على جميع المناطق والفئات الاجتماعية ويزداد تفاعلهم الإيجابي مع المبادرات الحكومية عندما يلمسون نتائج ملموسة تؤثر في حياتهم اليومية وتلبي احتياجاتهم الفعلية.

وتعتبر الشراكة بين الحكومة والمواطنين عنصرًا أساسيًا لتعزيز الثقة حيث تتيح بعض الحكومات للمواطنين فرصة المشاركة في صنع القرار من خلال المجالس المحلية أو الاستفتاءات الشعبية وتعمل هذه الخطوات على إشعار المواطنين بأنهم شركاء حقيقيون في بناء وطنهم ويساهمون في رسم مستقبل مجتمعهم مما يعزز لديهم الشعور بالمسؤولية والانتماء. وأخيرًا يتأثر مستوى الثقة بين المواطن والحكومة بمدى تحقيق الوعود الحكومية والتزام المسؤولين بتنفيذ خطط التنمية فعندما تلتزم الحكومة بتنفيذ وعودها وتحقق إنجازات حقيقية يشعر المواطنون بأن هناك مصداقية واهتمام حقيقي بمصالحهم مما يعزز الثقة ويرفع مستوى التفاؤل بشأن المستقبل.

النتائج والتوصيات

النتائج

1. تواجه عملية فرض ضريبة الأبنية على المسقفات في المناطق الريفية تحديات اقتصادية واجتماعية تجعل من الصعب تحصيلها بشكل فعّال وعادل، خاصة مع تباين مستويات الدخل وانتشار الأنشطة غير الرسمية.

2. تعاني الجهات الحكومية من صعوبات إدارية ولوجستية في الوصول إلى جميع العقارات وتقييمها بدقة، بسبب نقص الكوادر المؤهلة وتباعد المناطق الريفية، ما يؤدي إلى فرض ضرائب غير دقيقة أحياناً.

3. يظهر ضعف الوعي الضريبي لدى سكان المناطق الريفية، حيث يفتقر الكثيرون لفهم أهمية الضرائب وآثارها على تحسين الخدمات العامة، مما يؤثر سلباً على الامتثال الطوعي للضريبة.

4. يعتبر ضعف الثقة بين المواطنين والجهات الحكومية عاملاً رئيسيًا في مقاومة فرض الضرائب، حيث يعتقد الكثير من سكان الريف أن العائدات الضريبية لا يتم توجيهها نحو تحسين مستوى الخدمات والبنية التحتية المحلية.

5. هناك حاجة إلى سياسات ضريبية مرنة تراعي خصوصية المناطق الريفية، بحيث تتناسب قيمة الضريبة مع قدرة السكان على السداد، بما يقلل من تأثيرها السلبي على الأعباء المالية للأفراد.

التوصيات

1. تعزيز جهود التوعية الضريبية في المناطق الريفية من خلال حملات توعية تثقيفية توضح أهمية الضرائب ودورها في دعم التنمية المحلية، ما يساهم في تعزيز الالتزام الطوعي.

2. تحسين البنية الإدارية وزيادة الكوادر المؤهلة في المناطق الريفية لإجراء عمليات التقييم العقاري بشكل دقيق، وتطوير أنظمة تقنية تسهّل جمع البيانات وتبسيط عمليات التحصيل.

3. تخصيص جزء من عائدات ضريبة الأبنية في مشروعات محلية ملموسة مثل تحسين الطرق والمرافق الصحية، بهدف تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة.

4. تقديم إعفاءات أو تخفيضات ضريبية لبعض الفئات ذات الدخل المحدود في المناطق الريفية، لتخفيف العبء المالي عليهم وتشجيعهم على الامتثال الضريبي.

5. تبني سياسات ضريبية مرنة تأخذ بعين الاعتبار اختلاف الأنشطة الاقتصادية ومستويات الدخل في الريف، مما يعزز من العدالة الضريبية ويشجع السكان على المساهمة في دفع الضرائب دون تأثير سلبي كبير على معيشتهم.

المصادر والمراجع

ليبراليسو، ت.، كروز، سيلفا ومانسو (2020). البنية التحتية للإنترنت الخضراء والسياسات العامة: مراجعة تفصيلية للحوافز الخضراء والجدران الخضراء. للحصول على استخدام، 96، 104693.

لي، جيه، وشوي، بي (2015). تحليل شامل لسياسات ديناميكية في استخدام الطاقة في اللغات في الصين: الوضع الراهن ومنظور التنمية. مجلة الإنتاج الأنظف، 90، 326-344.

كارتر، ت.، وفاولر، إل. (2008). إنشاء المعرفة البشرية للسطح الأخضر من خلال أدوات السياسة البيئية. الإدارة الإلكترونية، 42، 151-164.

دوراند لاسيرف، فرناندیز، باين وراكودي (2007، مايو). التأثيرات الاجتماعية للبرامج تسجيل أعضاء في المناطق الإدارية وشبه الإدارية: مراجعة للأدبيات. في ندوة حضرية للبنك الدولي، واشنطن العاصمة.

ديلينجر، دبليو. (1991). إصلاح ضريبة الملكية الحضرية. المبادئ التوجيهية والتوصيات.

إيوارو، جيه. ومواشا، أ. (2010). مراجعة لتنظيم الطاقة في المباني والسياسة الخاصة بالحفاظ على الطاقة في البلدان النامية. سياسة الطاقة، 38(12)، 7744-7755.

كوغلي، جيه. إم. وروزينثال، إل. إيه. (2005). آثار تنظيم استخدام الأراضي على سعر الإسكان: ماذا نعرف؟ ماذا يمكننا أن نتعلم؟. سيتي سكيب، 69-137.